

# العراق يبدأ رحلة الاستثمار في النفايات لإنتاج الكهرباء

## أمانة بغداد تكشف تفاصيل مشروع طموح لإقامة محطة لتوليد الطاقة من المخلفات



وجه العراق أنظاره بعد سنوات من التلوث إلى الأطنان من النفايات المترامية التي يمكن الاستفادة منها في توليد الكهرباء، في مسعى لتغطية الطلب المتزايد وخاصة في ذروة فصل الصيف، على الرغم من أن خبراء يشككون في قدرة الحكومة على تنفيذ خططها الطموحة لإنهاء الارتهاق لإيران.

بغداد - وضع العراق من خلال مشروع لإنتاج الكهرباء من النفايات في العاصمة بغداد أولى الخطوات لتحويل مشكلة اطنان من القمامة بمختلف أنواعها إلى فرص استثمارية بعد أن تخلف البلد عن استغلال هذا الرافد المهم نتيجة سوء إدارة الحكومات المتعاقبة لاقتصاد البلد.

وترمي المبادرة النادرة إلى توفير فرص عمل للشباب ومساعدتهم على إعالة أسرهم في ظل وضع اقتصادي يتسم بالقساوة بسبب الظروف التي خلفها الغزو الأميركي للعراق في عام 2003، وكذلك الحرب ضد الإرهاب، مما جعل البلد يفرق في حفرة عميقة من الأزمات تتجلى بوضوح في عدم القدرة على توفير الكهرباء على مدار اليوم.

**في حال نجح المشروع فإن العراق أمام حتمية جذب استثمارات أخرى حتى يقلص العجز في إنتاج الكهرباء**

ولطالما يؤكد المسؤولون أن العراق يفتقر إلى نظام رسمي للتخلص من النفايات، لكنهم يعملون على إدخال نظام ياملون أن يخفف المخاطر البيئية الكثيرة في البلاد ومن ضمنها أيضا التلوث الناتج عن إنتاج النفط وغير ذلك من الصناعات.

ونشرت وكالة الأنباء العراقية الرسمية أن أمانة بغداد أعلنت الاثنين الماضي عن مشروع لتوليد الكهرباء من النفايات، وسط شكوك المتابعين بشأن نجاح هذه التجربة في ظل العراقيل المحيطة بالمشروع مع هذا النوع وأيضا لنقص التمويلات اللازمة.

وقالت مديرة المخلفات الصلبة والبيئة في الأمانة ثورة الدليمي إن "وزارة الكهرباء لديها قرار من مجلس الطاقة الوزاري بشراء الطاقة الكهربائية المنتجة من النفايات وبأسعار تشجيعية لكل ميغاواط".

### كجزء من احتياج للمستثمرين

الطاقة الكهربائية إذا ما أحسن التخطيط والتعامل معها فنياً وبيئياً، كما يمكن نشر التجربة في بقية محافظات البلاد. ويؤكدون أنه في حال نجح هذا المشروع الطموح فإن العراق أمام حتمية جذب الاستثمارات أخرى في المستقبل حتى يقلص العجز في إنتاج الكهرباء بشكل تدريجي وأن تكون المصانع الجديدة صديقة للبيئة.

ولا يزال البلد العضو في أوبك والمعتمد على النفط بأكبر من 95 في المئة لتوفير السيولة بعيداً عن تطبيق مثل هذه المشروعات قياساً بما وصلت إليه كل من الإمارات والمغرب، ويبدو أنه أمام معضلة أكبر بسبب ضعف مناخ الأعمال.

ومن المتوقع أن تتم عمليات إنتاج الكهرباء من خلال عمليات فرز البلاستيك وأوراق الكرتون والمواد المعدنية وبقية المواد العضوية التي يتم حرقها لتخميمها بطريقة لاهوائية لإنتاج الطاقة الكهربائية.

وتشير تقديرات وزارة الطاقة المنسجمة مع إحصائيات البنك الدولي إلى أن معدل النفايات والمخلفات في العراق قد ازداد بمعدل ضعفين في السنوات الأخيرة ووصل إلى قرابة 10 آلاف طن يومياً خلال العام الماضي.

وتقول الحكومة إن بعض المطورين العقاريين والمستثمرين تقدموا من أجل الحصول على موافقة لفرز النفايات، ولكن لم يتم الاتفاق معهم لأن رؤيتها تنص على أن يكون الفرز مع إنتاج الطاقة الكهربائية.

للإستثمار، مشددة على ضرورة أن تكون الشركة المنفذة للمشروع معروفة ولديها أعمال مماثلة ومؤهل.

البنك الدولي  
حجم النفايات في العراق  
تضاعف ليصل إلى 10  
آلاف طن يومياً

وتقول الحكومة إن بعض المطورين العقاريين والمستثمرين تقدموا من أجل الحصول على موافقة لفرز النفايات، ولكن لم يتم الاتفاق معهم لأن رؤيتها تنص على أن يكون الفرز مع إنتاج الطاقة الكهربائية.

لإصلاح الاقتصاد، من مواجهة أزمة كهرباء حادة مع ذروة فصل الصيف حيث يرتفع الطلب على الطاقة الكهربائية التي كانت تقصمها خلال سنوات سابقة من غضب شعبي عارم.

ولم تحدد وزارة الكهرباء حتى الآن سعر بيع الكهرباء المنتجة من النفايات، وتقول الدليمي إنه خلال تحديد سعر التعرفة من المفترض أن يوجه كتاب إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وأمانة بغداد للعمل على المشروع.

وأشارت إلى أنه إذا توفر أمران يتوقف عليهما المشروع هما الأرض وتحديد سعر التعرفة، سيتم الإعلان عن الفرصة الاستثمارية من الهيئة الوطنية

## انكماش الاقتصاد العماني ينذر بفترة ركود طويلة

خفض الاعتماد على إيرادات النفط إلى النصف، لكن وتيرة تنفيذ الإصلاحات لا تزال بطيئة حتى الآن.

وتسبب هبوط أسعار الخام في ضغط شديد على المالية العامة للبلاد، ولذلك دخلت عام 2021 وهي تحمل أعباء قديمة فاقمت أوجاع الاقتصاد.

وسعت مسقط لجمع سيولة من بيع أصول في الشركات الحكومية وطرح سندات في الأسواق المحلية والدولية لأن تراجع أسعار النفط دفعها إلى مراعاة ديون على مدار السنوات الأخيرة.

ولا تمتلك عُمان احتياطات مالية كبيرة مثل جارها الغربية، إذ يقدر إجمالي حجم أصول أكبر صندوقين للثروة السيادية فيها بنحو 20 مليار دولار.

وتشير مؤسسات مالية دولية ووكالة التصنيفات الائتمانية إلى وجود ضغوط كبيرة ومتواصلة على الموازنة بسبب الإسراف في توظيف المواطنين وقلة الخطط التي تبحث عن موارد جديدة من خلال تعزيز مشاريع التنمية البيئية، رغم أن الحكومة شرعت في تطبيق سياسة توطين العمانيين.

وحتى تدعم مناخ الأعمال أكثر وإنجاح المشروعات الاستثمارية قررت الحكومة الأسبوع الماضي منح المستثمرين الأجانب تاشيرات إقامة طويلة الأجل تمتد لعشر سنوات.

ومن المتوقع أن توفر ضريبة القيمة المضافة مورداً إضافياً للمالية العامة للدولة يضمن استمرار جودة الخدمات المقدمة ونقص السيولة في خزينة الدولة.

الماضي بنسبة 15.3 في المئة مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2019.

ووفقاً لنتائج المسح الاقتصادي الموسع وتطبيق المنهجية الجديدة في احتساب الناتج المحلي الإجمالي، أظهرت النتائج الأولية أن هناك زيادة في قيمة نمو الاقتصاد بشكل عام وتغيراً في نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي.

**2.5**  
في المئة تراجع النمو الاقتصادي لعُمان في الربع الأول من 2021 بمقارنة سنوية

وتعطي الضغوط المالية التي يعاني منها الاقتصاد العماني بسبب الجائحة لمحة عن السيناريوهات المحتملة أمام الحكومة لترتيب الأولويات المتمثلة في اعتماد الآليات المناسبة للمواءمة بين أهداف موازنة 2021 وتحديات الوضع الراهن.

وكبقية جيرانها في منطقة الخليج وكبقية دول الخليج على سياسة تنوع مصادر الدخل بعد أن فقدت الكثير من المداخل نتيجة تراجع عوائد النفط منذ منتصف 2014، لكن الأمر ربما يكون صعباً في ظل ضبابية أوضاع الاقتصاد العالمي.

وكانت عُمان، وهي إحدى أكثر الدول الخليجية افتقاراً إلى الموارد النفطية، قد أطلقت في 2016 خطة تمتد لخمس سنوات من أجل تنوع مصادر الدخل، بهدف

مسقط - دخل الاقتصاد العماني مرة أخرى في قبضة الانكماش الثالث بحسب بيانات رسمية، وهو ما يرجعه محللون إلى بطء تنفيذ وعود الإصلاحات الحكومية إضافة إلى تداعيات تراجع النفط وانخفاض إنتاجه وقيود الإغلاق الاقتصادي المنجزة عن الجائحة.

وأظهرت بيانات حديثة نشرها المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن اقتصاد السلطنة انكمش في الربع الأول من العام الجاري مع تراجع نشاط قطاع الطاقة، بما يشير إلى صعوبات كبيرة تواجهها الحكومة في طريق تنفيذ الإصلاحات.

وذكر مركز الإحصاء أن النمو الاقتصادي للبلد الخليجي انكمش بنحو 2.5 في المئة خلال الفترة الفاصلة بين يناير ومارس الماضيين بمقارنة سنوية. وتساهم صناعة النفط بنحو 44 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تستهدف السلطنة خفضها إلى 22 في المئة من خلال استثمار 106 مليارات دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة.

ويؤكد الانكماش الذي سجله الاقتصاد العماني أن مسقط دخلت في أزمة اقتصادية قد تطول بعد أن راهنت على تنوع مصادر الدخل، والتي تسير ببطء شديد رغم أن القطاع غير النفطي نما بواقع 5.7 في المئة في الربع الأول من هذا العام على أساس سنوي.

ويوصف الاقتصاد في العادة بأنه في حالة ركود من الناحية الفنية بعد تسجيل انكماش على مدار ربعين متتاليين على الأقل. وتراجع الناتج المحلي الإجمالي لعُمان بنهاية الربع الرابع من العام

## تراجع احتياطات السعودية من النقد الأجنبي

أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم خلال الشهر المقبل. وكان متوسط سعر خام برنت القياسي لأسواق النفط العالمية خلال الشهر الحالي قد بلغ 73 دولاراً للبرميل مقابل 68 دولاراً خلال مايو الماضي و65 دولاراً للبرميل خلال أبريل الماضي.

ولا تصحح السعودية عن توزيع أصولها الاحتياطية الأجنبية جغرافياً أو حتى طبيعة الأصول. لكن وزارة الخزانة الأميركية تعلن شهرياً استثمارات الدول في أذون وسندات الخزانة لديها، بينها السعودية، التي بلغت استثماراتها 130.3 مليار دولار، حتى أبريل الماضي.

وسجلت السعودية عجزاً مالياً بواقع 79.5 مليار دولار في العام الماضي بعد تحقيقها إيرادات بحوالي 205.5 مليار دولار مقابل إنفاق بنحو 285 مليار دولار.

إلى حوالي 700 مليار دولار خلال عام 2014 في أعقاب القفزة في أسعار النفط، في حين تراجعت الآن إلى ما يعادل 1.62 تريليون ريال (432 مليار دولار).

**3.64**  
مليار دولار قيمة انحسار الأصول الأجنبية السعودية في مايو، أي بنحو 8 في المئة عن شهر أبريل

ويقول محللون إن احتياطات النقد الأجنبي لدى أكبر اقتصادات المنطقة العربية لا يزال كافياً للدفاع عن الريال في مواجهة الدولار، في الوقت الذي يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط حالياً إلى ضخ المزيد من الأموال الأجنبية إلى السعودية

الرياض - تراجع صافي الأصول الأجنبية السعودية مرة أخرى من أدنى مستوى له خلال عقد، مما يعني أن البلد الخليجي لا يزال يحتاج إلى دفعة أكبر تجعله يتبعد قليلاً عن المؤشرات السلبية.

وبحسب التقرير الشهري لمؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، فقد انحسر حجم الاحتياطات من العملة الصعبة بواقع 8 في المئة الشهر الماضي مقارنة مع الشهر السابق، بما يعادل 13.7 مليار ريال (3.64 مليار دولار).

وانخفض صافي الأصول الأجنبية للبلاد بشكل كبير في عام 2020 حيث أدى انخفاض العائدات النفطية إلى إجهاد الموارد المالية وتحول المسؤولين في الوقت نفسه إلى السحب من صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) بواقع 40 مليار دولار لانتهاز فرص الطاقة وغيرها.

وتشكل الاحتياطات النقدية الأجنبية في أي دولة من دول العالم درعاً واقياً من الصدمات والانهزيمات الاقتصادية، كما تمثل حماية فعّالة للعملة المحلية، وهي أيضاً حاضنة للاستثمار.

وتشمل أصول السعودية الاحتياطية الاستثمار في أوراق مالية في الخارج والنقد الأجنبي والودائع في الخارج والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة، إضافة إلى الذهب.

وتشير وكالة بلومبيرغ إلى أن قيمة الاحتياطي لدى السعودية كان قد وصل



أصول بحاجة إلى الدعم